مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم القطاع الفلاحي

في الجزائر خلال الفترة (2005-2015)

Contribution of SMEs to support the agricultural sector in Algeria during the period(2005-2005)

محادي عثمان –طالب دكتوراه – جامعة المسيلة
O.mohadi28@gmail.com

بن محمد إيمان–طالبة دكتوراه– جامعة سكيكدة
Imane_benmohamed@yahoo.fr

مداح عبد الباسط –طالب دكتوراه– جامعة المسيلة
meddah.abdelbassit@yahoo.fr

الملخص: الجزائر كغيرها من الدول تطمح لتحقيق الأمن الغذائي خاصة بعد مرور الاقتصاد الجزائري بوضح حرج مع الصدمة التي تعرض لها في الآونة الأخيرة أواخر سنة 2014 والتي تمثلت في الانخفاض الملحوظ لأسعار النفط، هذا الانخفاض كان له اثر كبير على السياسات العامة للدولة وتغيرت معطيات كثيرة، لذا كان لزاما على الدولة الجزائرية أن تغير استراتيجياتها وتصرف نظرها عن المصادر غير المتجددة والزائلة، وإعادة توجيه النظر إلى القطاعات الحيوية والناشطة والمتجددة، ومن هذه القطاعات نجد القطاع ألفلاحي الذي يعتبر العصب المحرك للاقتصاد ككل إذا تم الاهتمام به، لذا وجب على الحكومة الجزائرية أن تنتهج سياسة جديدة تجعلها تهتم بهذا القطاع ولعل أفضل سياسة هي توجيه الاستثمار نحو القطاع الفلاحي، من خلال وضع تسهيلات وتقديم مساعدات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تريد الاستثمار في المجال الفلاحي.

الكلمات المفتاحية: القطاع الفلاحي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، السياسات الحكومية، الاكتفاء الذاتي، الأمن الغذائي.

Abstract: Algeria, like all other countries, aspires to achieve food security, Especially after the Algerian economy is going through a difficult situation with the shock it suffered recently in late 2014, Which was marked by a significant drop in oil prices, This decline has had a significant impact on the public policies of the state and changed many data, It was therefore incumbent on the Algerian state to change its strategies and take its view of non-renewable sources, And to reorient attention to vital, active and renewable sectors,Among these sectors is the agricultural sector, which is the nerve of the economy as a whole if attention is paid to it, Therefore, the Algerian government must adopt a new policy that makes it interested in this sector and perhaps the best policy is to direct investment towards the agricultural sector, Through the establishment of facilities and provide assistance to small and medium enterprises that want to invest in the agricultural field.

keywords: Agricultural sector, small and medium Foundation Government policies, Self-sufficiency, Food security

مقدمة:

تعتبر قضية الأمن الغذائي من أهم القضايا التي تشغل العالم في ظل المنافسة القوية في كل المجالات الاقتصادية السياسية ...، فقد أصبح تحقيق الأمن الغذائي أمر لا مفر منه لتحقيق العيش الكريم ولا يتم هذا إلا من خلال تطوير الإنتاج لبلوغ حد الاكتفاء أو استيراد من دول أخرى لمعالجة الفجوة في الإنتاج ، لكن عملية الاستيراد ليست هي الحل الأمثل لأنها تجعلها دائما تابعة للدول التي تصدر منها وتقلل من استقلالها الاقتصادي، لذا فمن الأجدر البحث عن سبل للخروج من هذه التبعية ولعل أهم سبيل هو توجيه الاستثمارات للقطاعات الضرورية وذات الأهمية البالغة، وبعث روح المنافسة فيها من خلال سياسات تدعيمية وتحفيزية للمستثمرين سواءا كانوا أجانب أو محليين.

طرح الإشكالية: بعد ما مرت به الجزائر من أزمات خاصة وان اقتصادها مبني على قطاع واحد أو بالأحرى على فرع واحد من القطاع الصناعي حاولت تغيير سياستها وإجراء بعض الإصلاحات والتعديلات وأيضا من خلال توجيه استثماراتها إلى قطاعات جديدة مثل قطاع الفلاحة وكذلك دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتوجه لهذا المجال.

ومن هنا يمكن طرح الإشكالية التالية: **ما تأثير سياسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على قطاع الفلاحة؟**

أهداف الدراسة: يمكن يجازها في النقاط التالية :

- إبراز الأهمية الاقتصادية لقطاع الفلاحة؛
- التعرف على واقع قطاع الفلاحة خلال فترة الدراسة؛
- التعرف على سياسات الاستثمار المنتهجة في قطاع الفلاحة؛
- التعرف عل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- معرفة تأثير توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على قطاع الفلاحة.

وللإحاطة بهذا التساؤل تم تقسيم الورقة البحثية إلى ثلاث محاور:

المحور الأول: واقع قطاع الفلاحة في الجزائر.

المحور الثاني: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري.

المحور الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير مختلف القطاعات.

المحور الأول: واقع قطاع الفلاحة في الجزائر.

1-ما تزخر به الجزائر من إمكانيات:

يبلغ التعداد السكاني للجزائر حسب أخر احصائيات للبنك الدولي 39.666.519.0 بزيادة سكانية 1.9 بالمائة تحت مساحة 2381740 كلومتر مربع بكثافة سكانية قدرها 16.7، كما تحوز الجزائر على عدة

فرص متاحة من حيث الموقع الجغرافي حيث تعتبر بوابة إفريقيا ومحور الدول المغاربية وقربها من السوق الأوربية وشريط ساحلي طوله 1200 كلم مطل على أوروبا، فضلا عن إمتلاكها لعدة موارد مائية وأرضية وبشرية ومالية تمكنها من إحتلال مرتبة متقدمة من حيث تحقيق الإكتفاء الذاتي للغذاء والتصدير يجعلها تعتمد على القطاع الفلاحي كبديل لقطاع المحروقات لتمويل التنمية الاقتصادية، ويمكن تلخيص هذه الموارد وفق الترتيب التالي[1]:

- **الموارد المائية:** يمكن تقسيم الموارد المائية في الجزائر بحسب مصادرها إلى ثلاثة موارد رئيسية هي:
  - **الموارد المطرية:** رغم اتساع الرقعة الجزائرية والتي تقدر بحوالي 2.4 مليون كلم2 ، إلا أن 93 في المئة من هذه المساحة، توجد في منطقة الهضاب العليا والجنوب، وهطول الأمطار فيها يقدر بنسبة 8 في المئة، أما المنطقة الشمالية للبلاد والتي تقدر نسبتها 7 في المئة من إجمالي المساحة الإجمالية تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط، حيث تبلغ كمية الأمطار التي تسقط عليها نحو 192مليار م 3 بنسبة 92 في المئة.
  - **الموارد السطحية:** تتمثل مصادر المياه السطحية في السدود، المحاجر المائية والأنهار، وتقدر الموارد المائية السطحية بين 9.8 مليار م/3 السنة و 13.5 مليار م/3 السنة، حيث أنها موزعة جغرافيا من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، حيث تحتوي الأحواض المتوسطية (الشمال) على 11.1 مليار م 3 وأحواض الهضاب العليا على 0.7مليار م3 ، أما الأحواض الصحراوية فتحتوي على 0.6 مليار متر مكعب .6 وُتعتبر السدود المصدر الثاني للمياه في الجزائر بعد المياه الجوفية،
  - **–الموارد الجوفية** :تشير التقديرات العلمية إلى وجود 147 طبقة مائية وحوالي 60.000 بئر صغير، 90.000 ينبوع و 23.000 بئر عميق، وقدرت كمية المياه الجوفية الممكن استغلالها تقدر بحوالي 7 مليار م 3 في السنة هذه الموارد موزعة بين الشمال (2 مليار م/ 3 السنة) والجنوب(5 مليار م/3 السنة)، بالنسبة للشمال مستغلة بنسبة 90 في المئة (1.8 مليار م^3/السنة)، وتتجدد سنويا عن طريق ما يتسرب من مياه الأمطار في طبقات الأرض ، حيث أن الحجم الأكبر من هذه الموارد الجوفية (75 في المئة) تتمركز في الطبقات الجوفية الكبرى لمتيجة، الحضنة، الصومام، سهل عنابة، الهضاب العليا . أما في الصحراء فتتوفر المياه الجوفية بكميات معتبرة جدا خاصة في الصحراء الوسطى والتي تحتوي على خزانين معروفين يمتدان إلى غاية الحدود الحدود التونسية الليبية، وهما المتداخل القاري والمركب النهائي وذلك على مساحة 600 ألف و 300 ألف كلم 2 على التوالي، ويعتبر تجدد هذا المخزن ضعيف جدا إن لم نقل غير ممكن في أغلب المناطق.
- **الموارد الارضية** : تقدر مساحة الغابات ب19.560كيلومتر مربع والمناطق المحمية البحية ب7.5 بالمائة من المساحة الاقليمية [2]كما قدر المساحة الزراعية الإجمالية بـ 42.4 مليون هكتار و التي تمثل 18% من المساحة الإجمالية للبلاد.

تقدر المساحة الزراعية المستعملة بـ 8.458 مليون هكتار أي ما يعدل 28% من المساحة الزراعية الإجمالية تتوزع المساحة الزراعية الاجمالية كما يلي[3].

–القمح: 3322 ك هكتار– الفواكه ذات النواة و الفواكه ذات النواة الحجرية: 263 ك هكتار.

–الحمضيات: 65 ك هكتار ،–الخضروات: 330 ك هكتار، –البطاطا: 138 ك هكتار.

–الكرمة: 74 ك هكتار، –البقول: 86 ك هكتار، –أشجار التين: 47 ك هكتار.

–أشجار الزيتون: 329 ك هكتار، –النخيل، النخيل المثمرة: 160 ك هكتار.

–المحاصيل الأخرى: 407 ك هكتار، –الأراضي الخاملة : 3200 ك هكتار.

- **الموارد البشرية**:باستخدام تحقيقات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية يتضح لنا أن متوسط اليد العاملة الفلاحية بلغ 2.325 مليون وتراوحت اليد العاملة بين 1.633 مليون عامل و 3.152 مليون عامل –عامل خلال الفترة (1980–2009)، المشاكل المتعلقة بالفلاحة في الجزائر[4].

2– معوقات والمشاكل المتعلقة بقطاع الفلاحة

المعوقات المتعلقة بالموارد البشرية:

-التقليص العمدي من طرف الانسان: وهي تشمل مجموعة أعمال التجويف و التبوير والبناء على الأراضي الفلاحية حيث ادت هذه العملية الى فقدان مساحة كبيرة من أجود الأراضي الزراعية

-فقدان الأراضي بسبب متطلبات الزراعة: حيث تساهم الزراعة نفسها في فقدان قدر مهم من الأراضي الزراعية ولعل أهم أسباب ذلك هو انتشا ظاهرة تفكك الملكيات والحيزات مما أدى إلى فقدان الكثير من مساحات الأراضي الزراعية.

-انتشار الأراضي المتأثرة بالأملاح: يؤدي ارتفاع مستوى المياه الجوفية إلى قرب سطح الأرض في كثير من الأحيان إلى تراكم الأملاح المعدنية وبعض المخلفات الضارة مما يؤثر على خصائص التربة وعلى النباتات التي تنمو فوقها.

-التصحر.

معوقات تتعلق بالموارد البشرية:

يمكن إيجازها فيما يلي[5]:

–ضعف البرامج التدريبية: رغم اعتماد الجزائر على مجموعة من المعاهد التكوينية والتدريبية إلا أنها لا لم تكن كافية لتكوين أفراد مؤهلين.

–مشاكل التسيير الإداري للزراعة: يتفق الجميع إن الزراعة الجزائرية تتوفر على إمكانيات بشرية وفنية معتبرة ولكنها ليست مستغلة ومصخرة لتفعيل الأنشطة والتنمية المختلفة.

– النزوح الريفي أو التمدن: يعتبر نزوح السكان من الريف إلى المدينة من مشكلة كبيرة لان من شانها إن تقلل من اليد العاملة المؤهلة وتترك أيضا الأراضي بدون عناية ولا رعاية

3-مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية في الجزائر: تتنوع مساهمات القطاع الفلاحي في دفع عجلة التنمية بحيث تتجلى في اوجه مختلفة وكثيرة ولعل من بين مساهمات هذا القطاع ما يلي:

- مساهمة الفلاحة في توفير الغداء.
- تقليص الفجوة الغدائية.
- المساهمة في تامين النقد الأجنبي.
- مصدر لليد العاملة .
- المساهمة في تكوين راس المال.
- استيعاب القوة العاملة.
- تطوير الصناعات الغدائية.

- تطور الناتج في القطاع الفلاحي من 2005-2015:

يمكن توضيح تطور الإنتاج في مجال الفلاحة من خلال الجدول الموالي

يوضح الجدول رقم(01): تطور الناتج في القطاع الفلاحي

السنوات	ناتج القطاع الفلاحي (مليون دج)	نسبة التطور %
2005	581615,8	----------
2006	641285	10,259
2007	708072,5	10,414
2008	727413,1	2,731
2009	931349,1	28,035
2010	1015258,8	9,009
2011	1183216,1	16,543
2012	1421693,3	20,154
2013	1640006,1	15,355
2014	1771495,6	8,0176
2015	1936378,8	9,3075

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدول نلاحظ أن إنتاج القطاع الفلاحي في ارتفاع مستمر منذ سنة 2005 (581615.8) إلى سنة 2015 (193378.8) لكن على الرغم من ذلك تعتبر هذه الزيادات ضعيفة عموما بالمقارنة مع ما تملكه الجزائر من إمكانيات وأيضا المبالغ المالية التي صرفت على هذا القطاع ونلاحظ أيضا أن اكبر زيادة تعود إلى سنة 2009 (28.035%) وأيضا سنة 2011 (16.543%) وسنة 2012 (20.154%) وأيضا 15.355 سنة 2013 وهذا بفضل سياسة التجديد الريفي (البرنامج الخماسي)

ومع هذا تعتبر نتائج ايجابية للقطاع فتقرير الديوان يؤكد أنه بفضل انتعاش قطاع المحروقات، واعتبر التقرير نتائج هذا الأخير إيجابية، إلى جانب النتائج المسجلة في قطاع الفلاحة تمكنت الحكومة من تحقيق نمو اقتصادي عند معدل 3.8 بالمائة متجاوزة بقليل توقعات صندوق النقد الدولي والتي توقفت عند 3.7 بالمائة في 2015، غير أن النمو خارج المحروقات سجل تباطؤا كما تراجع النمو خارج الفلاحة من 3.9 بالمائة في سنة 2014 الى 3.5 بالمائة السنة الماضية[6].

- تطور انتاج بعض المنتجات الفلاحية (2007-2014):

جدول رقم (02): يوضح تطور إنتاج بعض المنتجات الفلاحية ما بين الفترة (2007-2014)

الفترة	متوسط 2007	الفترة 2011	2012		2013		2014	
	المساحة (الف هكتار)	الانتاج (الف طن)	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج
الحبوب	2655.29	3768.73	3063.03	5137.15	2699.25	4912.23	2509.02	3435.23
القمح	1647.12	2411.68	1945.78	3432.23	1727.29	32299.05	1615	2436.2
البطاطس	106.04	2695.30	138.67	4219.48	162.71	4928.03	156.18	4673.52
البقوليات	70.73	864	85.3	84.29	84.99	95.85	90.5	93.70

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، المجلد 35 المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 2015

نلاحظ من خلال الجدول ان انتاج كل من الحبوب، القمح، البطاطس والبقوليات يرتفع او ينخفض بزيادة او نقصان المساحة المخصصة لها، وعلى العموم يعتبر الانتاج ضعيف بالمقارنة مع المساحة من جهة وبالمقارنة مع التعداد السكاني من جهة اخرى

-توزيع النشاط الاقتصادي حسب القطاع: يوضح الجوال الموالي توزيع النشاط الاقتصادي حسب القطاعات

الجدول رقم (03): توزيع النشاط الاقتصادي حسب القطاعات

توزيع النشاط الاقتصادي حسب القطاع	الفلاحة	الصناعة	الخدمات
القيمة المضافة (النمو السنوي)	2	2.6	2.4
القيمة المضافة(من الناتج المحلي الإجمالي%)	11.7	54.5	33.7
العمل حسب القطاع (من نسبة العمل الكلي%)	20.7	26	53

المصدر: البنك العالمي للبيانات

نلاحظ من خلال الجدول ان النمو السنوي لقطاع الفلاحة هو اقل نسبة 2 بالمقارنة مع القطاعات الأخرى لكنها متقاربة مع بعضها، كذلك القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي والتي تعتبر نسبت الفلاحة نسبة ضعيفة جدا (11.7) في حين أن قطاع الصناعة تقدر ب54.5 اما الخدمات فهي 33.7 كذلك نسبة التشغيل 20.7 ضغيفة أيضا مقارنة مع الخدمات والصناعة وقد دعا الخبير والمهندس الفلاحي بشير كاديك إلى إرساء سياسة ناجعة تتسم بروح المسؤولية لدى القائمين والناشطين في القطاع

الفلاحي الذي يرى ان لديه القدرات ليساهم في التنمية الاقتصادية بنسبة تتراوح ما بين 60و 70 بالمائة مشترطا الحفاظ على العقار الفلاحي[7]، وفي هذا السياق اكد وزير الفلاحة والصيد البحري عبد السلام شلغوم ان الدولة استرجعت ازيد من 10000 هكتار من الاراضي الفلاحية الي اهملها مستغلوها[8] فما يلاحظ من خلال تصريحات الوزير أن الجزائر تريد فعليا تغيير سياستها في هذا المجال لتحقيق الأمن الغذائي وتنويع الاقتصاد الوطني

-مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج الوطني الإجمالي:

يوضح الجدول رقم (04) مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج الوطني الاجمالي (2005-2015)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
%مساهمة ق الفلاحة في ن م ا	8.39	8.20	6.4	15.3	10.1	9	8.6	9.4	10.6	11.1	13.1

المصدر: من اعاد الباحثين بالاستعانة ببيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الجدول إن نسبة مساهمة تتراوح ما بين 8.39%(2005)_ 13.1% (2015)
وتعتبر النسب ضعيفة نوعا ما بالمقارنة للمبالغ الموضوعة لإنعاش هذا القطاع، فنلاحظ إن أعلى نسبة سجلت سنة 2008 (برنامج الخماسي الأول) ومن ثم بدأت بالانخفاض8.6 سنة 2011 ، حتى سنة 2013 إلى 10.6 (بفضل سياسة التجديد الريفي والزراعي) وتبقى في الارتفاع حتى سنة 2015 التي سجلت فيها نسبة 13.1 وقد بلغ نمو الناتج المحلي الخام للجزائر خلال الثلاثي الثاني للعام الجاري 2016 نموا 3.4 في المائة على أساس سنوي, بفضل أداء قطاع البناء لإشغال العمومية و كذا الخدمات التجارية، وحسب تقديرات الديوان والوطني للإحصاء (ONS)، بلغ معدل النمو خارج المحروقات 4.7 في المائة في الثلاثي الثاني 2016 مقارنة بنفس الفترة من 2015. [9]

المحور الثاني: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أصبحت المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة تلقى اهتمام عالمي نظرا لما تقدمه من فرص عمل وتحسين الدخل، وقد سعت كافة الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص إلى توفير البنية التحتية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كي تنمو وتزدهر.[10]

-تعريف المشرع الجزائري: حيث صدر القانون 17-02 مؤرخ في 11 ربيع الاثني عام1435 الموافق 10يناير 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فحسب المادة 8 للقرار المشار إليه سابقا التي عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يتم شرحها في الجدول التالي:

المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية، المواد8 و9و10، جانفي2017، ص6.

جاء هذا القانون ليرفع من قيمة رقم الأعمال والميزانية السنوية للمؤسسات بمختلف تصنيفاتها، مقارنتا مع القرار الصادر في 2001.

2- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتميز المؤسسات الصغيرة المتوسطة بجملة من الخصائص من بينها: [11]

- انخفاض تكلفة العمالة نظرا لاستخدامها تقنيات إنتاجية أقل تعقيدا أو أقل كثافة رأسمالية؛
- المرونة العالية والتكيف مع المتغيرات؛
- سهولة الانتشار والتأسيس نظرا لصغر حجم رأسمالها وسهولة إنشائها إلى جانب قصر الوقت اللازم لإعداد الدراسات وكذا انخفاض المصروفات الإدارية وسهولة هياكلها التنظيمية؛
- سهولة القيادة والإدارة والوضوح في تحديد الأهداف وتوجيه العاملين وبساطة الأسس والسياسات التي تحكم عمل المشروعات؛
- الجمع بين الإدارة والملكية حيث صاحب أو أصحاب المشروع غالبا ما يكون مديره ومن ثمة التمتع بالاستقلالية في الأداء؛
- انخفاض حجم الإنتاج، الأمر الذي يقلل من تكاليف وأعباء التخزين، بالإضافة إلى سرعة الإعلام وسهولة انتشار المعلومة داخل هذا النوع من المؤسسات يمكنها من التكيف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية.

3- الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تكمن الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:[12]

-تساهم بشكل كبير وفاعل بإيجاد الوظائف وبذلك فإنها مصدر مهم للوظائف الجديدة في الاقتصاد وتساعد الدول والحكومات في حل مشكلة البطالة؛

-تعتبر مصدرا هاما للتجديد والابتكار والإبداع: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمتاز بجهودها الحديثة لتطوير المنتجات سواء كانت سلع أو خدمات أو تحسينها أو تطوير استخدامات جديدة لها؛

-تمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدرا مهما لتوليد الناتج القومي والثروة الاقتصادية، ويأتي هذا من دورها ومساهمتها في تعظيم العوائد الاقتصادية وتطوير الاقتصاد.

تعمل المشروعات الصغيرة على تحسين الاستهلاك وترشيده، وتقضي على الإسراف والضياع الاقتصادي، كما تقضي على التضخم عن طريق الاستثمارات والتشغيل الاقتصادي للأموال غير المنتجة وتعمل على توفير السلع والخدمات فيزيد الدخل القومي، وعليه فالمشروعات الصغيرة والمتوسطة تساعد في زيادة فرص العمل وتحسين طرق استغلال الموارد الطبيعية المتاحة وكذلك تساهم في الحد من انتشار الفقر لأنها تتنوع على شريحة عريضة من المجتمع.

4:تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة 2000-2015: يمكن توضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجدول الموالي والذي اعتمدنا على الإحصائيات المقدمة من طرف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الجدول رقم(05): يوضح تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2005-2015

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2005	342788
2006	376767
2007	410959
2008	519529
2009	625069
2010	619072
2011	659309
2012	711832
2013	777816
2014	852053
2015	934569

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة م ص م رقم 24، 25، 26، 27، 28.

عرف إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السنوات الأخيرة ارتفاعا ملحوظا من خلال تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2005–2015، فهذا التطور الإيجابي هو استجابة لسياسة الدولة من خلال برامج الإنعاش المسطرة خلال هذه الفترة، بتكثيف أجهزة المساعدة والدعم الموضوعة من طرفها، وكذا التدابير المتخذة لصالح المستثمرين وحاملي الشهادات. لهذا فقد نجحت الدولة إلى حد ما من تحقيق الأهداف التي كانت مسطرة في مختلف البرامج المسطرة.

المحور الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير مختلف القطاعات.

1- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في مختلف القطاعات:

- **المشاريع المنجزة في مختلف القطاعات:** يمكن توضيح توزيع المشاريع المنجزة من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم(07): توزيع المشاريع المنجزة حسب القطاع خلال الفترة (2002–2012)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة	قيمة المشاريع ب مليون دينار	النسبة
النقل	18697	58	233667	15
البناء والأشغال	5900	18	226277	34
الصناعة	3445	11	1569597	35
الخدمات	2844	9	328947	12
الفلاحة	491	2	23657	2
الصحة	430	1	25711	2

السياحة	195	1	135595	1
التجارة	2	0	3040	0
المجموع	23004	100	2546840	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

من خلال الجدول نلاحظ إن أعلى نسبة من المشاريع تعود إلى قطاع النقل 58 بالمائة من مجمل المشاريع أي 18697 مشروع تليها قطاع البناء والأشغال بنسبة 18 بالمائة أي 5900 مشروع، ثم قطاع الصناعة بنسبة 11 بالمائة أي 3445 مشروع ويأتي قطاع الفلاحة في الراتب الأخيرة بنسبة 2 بالمائة من مجمل المشاريع أي 491 مشروع فيتضح من هذه الإحصائيات إن قطاع الفلاحة بالرغم من الامتيازات والإمكانيات التي يمتلكها لم يحظى بعدد كبير بالمشاريع بالمقارنة مع قطاع النقل والبناء والصناعة. فسياسة الدولة لم تكن جيدة طول الفترة في توزيع الاستثمارات فهي ركزت على قطاع على حساب قطاعات اخرى، قطاع الفلاحة ضخم بطبيعته وبما يضمن من فروع ومجالات يمكن من خلالها المساهمة بنسب معتبرة في النمو الاقتصادي وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

2- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة:

2-1 تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مجموع فروع النشاطات:

شهد القطاع الخاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا كبيرا وهذا للانفتاح والخوصصة التي شهدها القطاع العام و الجدول الموالي يوضح مدى تطور المؤسسات الخاصة حسب مجموعات فروع النشاط من سنة 2003 إلى 2012 بسبب نقص الإحصائيات الخاصة بالسنوات الأخيرة:

الجدول رقم (08): تطور المؤسسات الخاصة حسب مجموع فروع النشاط:

مج فروع النشاط	الفروع	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الخدمات	– النقل و المواصلات – التجارة و التوزيع – الفندقة و الإطعام – خدمات للمؤسسات – مؤسسات مالية – أعمال عقارية خدمات للمرافق الجماعية	94 997	102 841	112644	123 782	135 151	147 582	159444	172653	186157	195889

البناء و الأشغال العمومية		65799	72869	80716	90702	100250	111978	122238	129762	135752	139875
الصناعة	المناجم و المحاجر الحديد و الصلب مواد بناء كيمياء–مطاط–بلاستيك الصناعة الغذائية	44023	46278	48785	51 343	54 301	57 352	59670	62145	64848	66841
	صناعة النسيج										
	صناعة الجلد صناعة الخشب و الفلين صناعة مختلفة										
الفلاحة و الصيد البحري		2 477	2 748	2 947	3 186	3 401	3 599	3642	3806	4006	4142
خدمات ذات الصلة بالصناعة	خدمات الأشغال البترولية المياه و الطاقة المحروقات	653	713	750	793	843	876	908	953	998	1032
المجموع		207 949	225 449	245842	269 806	293 946	321 387	345902	369319	391761	407779

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يبين الجدول أعلاه تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة موزعة على مختلف القطاعات، حيث نلاحظ توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لنشاط البناء والأشغال العمومية كبير مقارنة مع الأنشطة الأخرى حيث وصل تعداده إلى غاية 2012 139875 مؤسسة، على غرار النشاط الفلاحي والصيد البحري الذي يقبع في المركز الأخير من حيث توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستثمار فيه بتعداد قدر بـــ 4142مؤسسة.

2-2 معدل التطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب فروع النشاط: هذا ما يوضحه الجدول أدناه:

الجدول رقم(09): معدل التطور بالنسب للمؤسسات الخاصة حسب مجموعات فروع النشاط

مجموعات فروع النشاط	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الخدمات	8,26	9,53	9,89	9,18	9,2	8,74	8,28	7,82	5,23
البناء و الأشغال .ع	10,74	10,77	12,37	10,53	11,7	9,16	6,15	4,62	3,04
الصناعة	5,12	5,42	5,24	5,76	5,62	4,04	4,15	4,35	3,07
الفلاحة و الصيد.ب	10,94	7,24	8,11	6,75	5,82	1,19	4,5	5,25	3,39
خدمات ذات الصلة بالصناعة	9,19	5,19	5,73	6,31	3,91	3,65	4,96	4,72	3,41
المجموع	8,42	9,05	9,75	8,95	9,34	7,63	6,77	6,08	4,09

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من الجدول أعلاه نلاحظ أن معدلات تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع القطاعات في تناقص مقارنة بالسنوات السابقة، حيث نلاحظ أن معدل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الفلاحي والصيد البحري في تناقص وهذا راجع إلى الإهمال الكبير سواءا من المستثمرين أو من الحكومة والسياسات المتبعة لتوجيه الاستثمار، وكذلك نلاحظ انخفاض في معدل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي توجه للاستثمار في قطاع البناء والأشغال العمومية بالرغم من أن هذا القطاع يملك حصة الأسد فيما يخصص عدد المؤسسات المستثمرة فيه.

3- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع الفلاحي: في هذه النقطة سيتم دراسة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع الفلاحي بناءا على معطيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتوفرة، والجدول التالي يترجم هذه المساهمة:

الجدول رقم(10): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع الفلاحي

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	معدل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة %
2003	2 477	------
2004	2 748	10,94
2005	2 947	7,24
2006	3 186	8,11
2007	3 401	6,75
2008	3 599	5,82
2009	3642	1,19
2010	3806	4,5
2011	4006	5,25
2012	4142	3,39

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستثمر في القطاع الفلاحي في تزايد مستمر ولكن بمعدل تطور متذبذب، وهذا يمكن تفسيره بعدم وجود استراتيجية واضحة تعمل على توجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستثمار في القطاع الفلاحي، وان هذا العدد هو قليل مقارنة بالأهمية التي يكتسيها هذا القطاع.

الخاتمة:

سعت لجزائر خلال السنوات السابقة الى تطوير سياساتها الاستثمارية وتبني استراتيجيات جديدة من بينها المؤسسات لصغيرة والمتوسطة ومن خلال هذه الدراسة توصلنا الى مجموعة من النتائج التي يمكن ايجازها فيما يلي:

- يعد القطاع الفلاحي القطاع البديل للدولة الجزائرية في الوضع الراهن.
- الدولة الجزائرية تزخر بإمكانات طبيعية كبيرة(مائية، أراضي زراعية، مؤهلات بشرية) كل هذه الإمكانات لم يتم استغلالها أفضل استغلال لكان وضع القطاع الفلاحي أفضل.
- تعاني الجزائر من مشكلة كبر قيمة فواتير الاستيراد الخاصة بالمواد الغذائية.
- يعاني قطاع الفلاحة من العديد من المشاكل منها ما هو طبيعي ومنها ما يتسبب فيه الإنسان.
- إن مساهمة قطاع الفلاحة في النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي ضعيفة جدا بالمقارنة مع القطاعات الأخرى مثل قطاع الصناعة وأيضا بالمقارنة مع ما قامت به الدولة من جهود وإصلاحات للنهوض بهذا القطاع وزيادة نسبة مساهمته في الاقتصاد القومي.
- تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبير في الاقتصاد الوطني وقد تطور عددها في العشرة سنوات الأخيرة بحوالي 100 بالمائة من العدد الإجمالي في مختلف القطاعات
- وجد عزوف من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستثمار في القطاع الفلاحي مقارنة بالقطاعات الاخرى وهذا ما تفسره الإحصائيات المدرجة في المداخلة.

التوصيات: وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن وضع هذه التوصيات والتي من شأنها أن تكون حلا للنهوض بالقطاع الفلاحي:

- محاولة الحد من معوقات الفلاحة والتي يدخل العنصر البشري في تكوينها مثل البناء في مناطق زراعية و تكوين اليد العاملة المؤهلة من خلال إنشاء معاهد تدريبية متخصصة .
- الدعم المادي لقطاع الفلاحة وتوسيع الاستثمار فيه وانتهاج سياسات لجذب الاستثمار سواء الخاص أو الأجنبي والمتابعة والوقوف على المشاريع المخصصة لهذا المجال لان ما لوحظ خلال فترة الدراسة أن عدد المشاريع قليلة وان نسبة الانجاز تكاد تكون منعدمة و هذا بسبب إهمال قطاع الفلاحة من طرف الدولة.

- توجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستثمار في هذا القطاع من خلال تقديم تحفيزات وامتيازات للاستثمار فيه على القطاعات الأخرى وأيضا وضع صعوبات في القطاعات الأخرى

الهوامش:

[1] عماري زهير، القطاع الفلاحي في الجزائر بين الامكانيات المتاحة واشكاليات الاكتفاء الذاتي ...اين الخلل؟ دراسة قياسية منذ سنة 1980، الملتقى الدولي التاسع حول استامة الامن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والخدمات الاقتصادية الدولية، 23-24 نوفمبر 201، ص: 9

[2] البنك الدولي للبيانات.

[3] باير كروب ساينس في الجزار، الزراعة في الجزائر، 2017.
http://www.algeria.cropscience.bayer.com/ar-DZ/Qui-Sommes-nous/L-agriculture-en-Algerie.aspx

[4] عماري زهير، مرجع سابق، ص: 10.

[5] فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008/2007، جامعة منتوري قسنطينة، ص:253-289.

[6] سميرة بلعمري، الشروق اليومي، 11 افريل 2017.
http://www.echoroukonline.com/ara/articles/281774.htm

[7] فضيلة ب، امكانية مساهمة الفلاحة بنسبة 60% يي النمو الاقتصادي ، الشعب، 19 مارس 2016، http://www.ech-chaab.com/ar/

[8] وكالة الانباء الجزائرية، 5افريل 2017، http://ar.aps.dz/economie/

[9] ايكو الجيريا، نمو الاقتصاد الوطني بلغ 3.4% في الثلاثي الثاني من 2016، 10 افريل 2017، http://www.eco-algeria.com/content

[10] عبد الرزاق حبيب، **اقتصاد وتسيير المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص: 23.

[11] محمد أمين بن لكحل، دور **الدولة الجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014**، جامعة سطيف، 12/11 مارس 2013، ص: 04.

[12] بختة هدار، **معايير السلامة والصحة المهنية في تحسين أداء العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة لبند غاز الجزائر – وحدة ورقلة)**، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، 2012/2011، ص: 41.